

Distr.
LIMITED

E/ESCAWA/25/4(Part II)/B
14 April 2008
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الاقتصادي والاجتماعي

المجلس



اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا)

الدورة الخامسة والعشرون
صنعاء، ٢٦-٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٨

البند ٦ (ب-٢) من جدول الأعمال المؤقت

قضايا السياسة العامة في منطقة الإسكوا

التعاون الإقليمي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

الإنجازات والتقدم المحرز في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في البلدان العربية: التحديات والسياسات

موجز

يعتبر حلول عام ٢٠٠٧ إيذاناً ببلوغ منتصف المدة ما بين اعتماد إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية والأهداف الإنمائية للألفية الثمانية وبين التاريخ المحدد لبلوغها وهو عام ٢٠١٥. وقد أحرزت المنطقة العربية منذ اعتماد الأهداف الإنمائية الثمانية تقدماً في العديد من المجالات ذات الصلة، بما في ذلك الأشواط البعيدة التي قطعتها في مجالى الصحة والتعليم. ورغم ما بذلته البلدان العربية من جهود ترمي إلى بلوغ تلك الأهداف، تعرضت تلك الجهود لنكسات وواجهت قيوداً تعزى إلى عدد من العوامل، منها الأداء الاقتصادي الضعيف نسبياً في تسعينيات القرن الماضي ومطلع القرن الجديد، ونقص التمويل للسياسات الاجتماعية، وقلة الكفاءات الإدارية والتنظيمية، وتزايد التوتر والنزاع السياسيين.

ولا يزال التفاوت حاداً بين مختلف أجزاء المنطقة العربية، لا سيما بين بلدان مجلس التعاون الخليجي مرتقبة الدخل وأقل البلدان نمواً. وهذا التفاوت كبير لا على الصعيد الإنمائي فحسب بل أيضاً في مجال التقدم المحرز في اتجاه بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. ومطلوب بذل جهود أقوى وأكثر اتساقاً لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية لا على المستوى الإقليمي ككل فحسب بل أيضاً في أجزاء المنطقة وفي أقطارها. ومطلوب على سبيل التحديد تقييم دعم عالمي وإقليمي للبلدان التي تعاني من النزاع وأقل البلدان نمواً حيث يعم الفقر المدقع وحيث لا تزال معدلات وفيات الأمهات والأطفال والرضع عالية.

وهذه الوثيقة التي تستند إلى وثيقة الإسكوا المعروفة "الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية ٢٠٠٧": منظور شبابي "تغطي كل هدف من الأهداف الثمانية، فتقيم ما أحرز من إنجازات وتقدم على مستوى المنطقة وأجزائها، وتحدد العقبات الرئيسية التي تواجه بلوغ تلك الأهداف، وتقدم مقتراحات لمواجهة التحديات. وبغية التصدي للتحديات الإنمائية الملحة الأخرى في المنطقة مثل القضايا المتعلقة بالنزاع والفجوة بين الريف والحضر، تقترح الإسكوا تكرار المبادرة التعاونية التي استخدمت في وضع تقرير "الأهداف الإنمائية للألفية ٢٠٠٧" عن المنطقة العربية والبناء على تلك المبادرة.

المحتويات

<u>الفصل</u>	<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>
أولاً- نظرة عامة	٣	١
ثانياً- التقدم المحرز في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في البلدان العربية	٣	٢٢-٢
ثالثاً- بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية: أبرز التحديات وأهم التوصيات في مجال السياسة العامة	١٠	٦٠-٦٣
ألف- النزاع والاضطراب السياسي	١٠	٢٣
باء- الفقر	١١	٣٠-٣٤
جيم- الشباب والتنمية	١٢	٦٠-٦١
رابعاً- بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية: الطريق إلى الأمام والجهود التعاونية في المستقبل	١٩	٦٦-٦١

أولاً- نظرة عامة

- يعتبر حلول عام ٢٠٠٧ ايداناً ببلوغ منتصف الفترة بين عام ٢٠٠٠ الذي اعتمدت فيه الأهداف الإنمائية للألفية التي نشأت عن إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية والتاريخ المحدد لبلغها وهو عام ٢٠١٥. وحدد إعلان الألفية ثمانية أهداف موقوتة وقابلة للقياس و١٨ غاية و٤٨ مؤشراً للتقدم في مجالات مختلفة من مجالات التنمية. وقد أحرزت المنطقة العربية منذ اعتماد تلك الأهداف تقدماً في العديد من المجالات ذات الصلة، بما في ذلك ما قطعه من أشواط كبيرة في ميداني الصحة والتعليم. ورغم ما بذلته البلدان العربية من جهود لبلوغ الأهداف الثمانية وقعت نكسات وظهرت قيود تعزى إلى عدد من العوامل، منها الأداء الاقتصادي الضعيف نسبياً في تسعينيات القرن الماضي وفي مطلع القرن الجديد، وقلة التمويل للسياسات الاجتماعية، وقلة الكفاءات الإدارية والتنظيمية، وازدياد التوتر والنزاع السياسيين. واستمر التفاوت الحاد بين مختلف فروع المنطقة العربية^(١)، لا سيما بين بلدان مجلس التعاون الخليجي مرتفعة الدخل والبلدان العربية الأقل نمواً. وهذا التفاوت كبير لا على المستوى الإنمائي فحسب بل أيضاً من حيث التقدم المحرز في اتجاه بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وفيما يبدو أن بلدان مجلس التعاون الخليجي ماضية على المسار الصحيح في اتجاه بلوغ معظم غاياتها في محاولة بلوغها الأهداف الإنمائية للألفية، تختلف عن الركب تخلفاً كبيراً البلدان العربية الأقل نمواً وال العراق وفلسطين اللذان يمزقهما النزاع. ومن الواضح أنه ينبغي لهذه المجموعة الأخيرة أن تزيد كثيراً من سرعة تقدمها إذا أريد لها أن تبلغ الأهداف الثمانية وما يقابلها من غaiات بحلول عام ٢٠١٥. ولا يتطلب ذلك قيام تلك البلدان ببذل جهود سياسية مكثفة فحسب، بل يتطلب قيام البلدان المتقدمة بتقديم مساعدة مالية أخري وأكثر فعالية لها، ومواصلة تعزيز التعاون الإقليمي بين البلدان العربية.

ثانياً- التقدم المحرز في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في البلدان العربية

- استناداً إلى النتائج التي نشرت في تقرير "الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية ٢٠٠٧" ، يقيم هذا الجزء من الوثيقة بإيجاز ما أحرز من إنجازات وتقدم نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية على المستوى الإقليمي ودون إقليمي ويحدد العقبات الرئيسية التي اعترضت سبيل بلوغها.

الهدف ١: القضاء على الفقر المدقع والجوع

- إن اتجاهات نسب الناس الذين يعيشون دون خطوط الفقر الوطنية تؤكد أن المنطقة العربية كل لم تحرز تقدماً كبيراً في الحد من الفقر الناشيء عن تدني الدخل. ووفقاً للبيانات المتوفرة عن ١٢ بلداً عربياً يمثلون ٧٤ في المائة من إجمالي سكان المنطقة، شهدت نسبة الذين يعيشون دون خطوط الفقر الوطنية انخفاضاً ضئيلاً في جميع أنحاء المنطقة وذلك من ٢٣ في المائة في الفترة ١٩٩٥-١٩٩٩ إلى ٢٢,٦ في

(١) في هذه الوثيقة وفي التقرير المعنون "الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية ٢٠٠٧" ، تقسم المنطقة العربية إلى أربع مناطق فرعية هي: (١) أقل البلدان العربية نمواً وهي جزر القمر، وجيبوتي، وموريتانيا، والصومال، والسودان، واليمن؛ (٢) و مجلس التعاون الخليجي: البحرين، الكويت، وعمان، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة؛ (٣) والمغرب: الجزائر، والجماهيرية العربية الليبية، والمغرب، وتونس؛ (٤) والشرق: مصر، والعراق، والأردن، ولبنان، وفلسطين، والجمهورية العربية السورية. وقسمت بلدان المنطقة إلى مجموعات فرعية على أساس مجموعة من المؤشرات هي دخل الفرد، والقرب الجغرافي، والتشابه في الميزات والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

المائة في الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٠. وعلى المستوى دون الإقليمي، انخفضت نسبة الفقر من ١١,٢ إلى ٩,٠ في المائة في المغرب، ومن ٤٦,٣ إلى ٤٤,٨ في المائة في أقل البلدان العربية نمواً، بينما زادت هذه النسبة من ١٧,٩ إلى ١٩ في المائة في المشرق. وأكدت البيانات أيضاً الزيادة الهائلة في نسبة الفقر في العراق وفلسطين. ووفقاً لأحدث البيانات، فإن الفقر يطال نصف سكان فلسطين تقريباً و ٣١ في المائة من سكان العراق. أما نسبة سوء التغذية في المنطقة فقد انخفضت انخفاضاً بطيئاً، مما يشير إلى تعطل شديد في سير الجهود الإنمائية. وأما نسبة الأطفال الذين يعانون من نقص الوزن عن المستوى المطلوب والذين هم دون سن الخامسة من العمر فقد ظلت مرتفعة في عام ٢٠٠٠ مقارنة بالفترة السابقة، إذ لم يحصل أي تحسن ملحوظ منذ عام ١٩٩٠، أما الفوارق في التقدم المحرز في كل بلد بمفرده فقد ظل تفاوتاً كبيراً. وعلاوة على ذلك، تشير بيانات كل بلد بمفرده إلى وجود فوارق شاسعة بين نسب الأطفال الذين يقل وزنهم عن المستوى المطلوب. وقد قدرت نسبة الأطفال الذين يقل وزنهم عن المستوى المطلوب في عام ٢٠٠٣ بـ ٤٥,٦ في المائة في اليمن، مقارنة بـ ٣,٣ في المائة في لبنان. وتكشف البيانات أيضاً عن ارتفاع في عدد الأشخاص المحروميين من الغذاء من نحو ٢٠ مليون في عام ١٩٩١ إلى نحو ٢٣,٣ مليون في عام ٢٠٠٢.

٤- وتنتمي أسواق العمل في معظم البلدان العربية بانتشار العمالة الناقصة على نطاق واسع وبالارتفاع الشديد في معدلات البطالة في صفوف الشباب، فقد بلغت نسبة الشبان العرب العاطلين عن العمل نحو ٢٥ في المائة في عام ٢٠٠٥. وهذا الوضع بالغ الخطورة بالنسبة إلى الشابات اللواتي بلغت نسبة البطالة في أواسطهن نحو ٣٤ في المائة في عام ٢٠٠٥. ولذلك يهاجر كثيرون من الشبان العرب، ما يؤدي إلى مشكلة حقيقة هي هجرة الأدمغة في المغرب والمشرق وأقل البلدان العربية نمواً. ومن أولويات السياسة العامة الاهتمام بنوعية التعليم وجعل المهارات موافقة للطلب في سوق العمل، ومشاركة الشباب في صنع القرار، وقيام الحكومات ببذل الجهد لتحسين مؤسسات سوق العمل المحلية ودعم تنمية القطاع الخاص بهدف تحسين قدرته على استيعاب اليد العاملة.

الهدف ٢: تحقيق تعليم الابتدائي

٥- أحرزت المنطقة العربية ككل تقدماً بارزاً في إيجاد فرص للحصول على التعليم رغم النمو السكاني السريع الذي يشكل تحدياً كبيراً في وجه توفير التعليم الأساسي. غير أن التقدم المحرز جاء مقاوماً بسبب الفوارق الاجتماعية-الاقتصادية بين المناطق دون الإقليمية الأربع. وما يدل على ذلك أن ثلثي الأطفال غير الملتحقين بالمدارس البالغ عددهم ٧,٥ مليون طفل في المنطقة يعيشون في أقل البلدان نمواً، فيما انخفض عدد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس في المغرب بمقدار الثلثين ما بين العامين ١٩٩٩ و ٢٠٠٥ بلغ نحو مليون طفل. ولا بد لهذه البلدان من أن تزيد جهودها المبذولة لتحقيق تعليم التعليم الابتدائي. وعلى الرغم من التحسينات الكبيرة، لم يتحقق نصف أطفال أقل البلدان العربية نمواً بالمدارس في عام ٢٠٠٥. وعلاوة على ذلك، فإن معدل الإللام بالقراءة والكتابة في صفوف الشباب في أقل البلدان العربية نمواً لم يتحسن إلا بنسبة ١١ في المائة فقط منذ عام ١٩٩٠، بلغ ٧٠ في المائة في عام ٢٠٠٥. وبذلك يكون في عدد الأميين نحو ثلث جميع شبان أقل البلدان العربية نمواً. وإضافة إلى ذلك، تشكل الفتيات ٧٣ في المائة من الأطفال غير الملتحقين بالمدارس في أقل البلدان العربية نمواً.

٦ - وتواجه تحقيق تعميم التعليم الابتدائي وبلغ معدلات مرتفعة من الإمام بالقراءة والكتابة في المنطقة العربية تحديات عديدة ومتعددة. فهي تشمل الصعوبات في الحصول على تمويل كافٍ، لا سيما في أقل البلدان العربية نمواً؛ وسوء المهارات الإدارية في المدارس العامة؛ وقلة عدد المدرسين المؤهلين، لا سيما النقص في عدد المعلمات في المناطق الريفية، ما يعني تدنياً في نسبة الفتيات اللواتي يلتحقن بالمدارس. وعلاوة على ذلك، فإن عدم وجود نظام مناسب من الحواجز يشكل تحدياً شديداً. وأما أرباب الأسر المتدينة الدخل فيواجهون اجتماعاً أثراً الفقر وأثر تصورهم أن مردود التعليم مردود متدن، مما يجعل كلفة إرسال الأطفال إلى المدرسة كلفة باهظة في نظرهم. وقد حاول المغرب واليمن التصدي لهذه المشاكل بطرق مثل برامج تقديم الغذاء في المدارس. ومن شأن تحسين نوعية مناهج التدريس أن يعزز الدافع في نفوس الأطفال إلى البقاء في المدرسة. وأما الأخذ بأفكار مبتكرة واتباع نهج عمل بدرجة أكبر على نحو شبيه بالإصلاحات التي أدخلت على مناهج التعليم في المغرب وتونس فيمكنهما أيضاً أن يؤثراً تأثيراً إيجابياً في رغبة الأطفال في التعلم. وتشكل قضايا الأمن خطراً جدياً في وجه تحقيق الهدف ٢ في البلدان التي تعاني من النزاع في العراق وفلسطين والصومال والسودان. فلا يستطيع المعلمون والتلاميذ الوصول إلى المدرسة بسبب تدمير البنى التحتية، وغير ذلك من العوائق التي تعترض حرية التنقل، وقد ينضم بعضهم إلى أطراف النزاع أو يهرب من البلد.

الهدف ٣: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

٧ - وشهدت المنطقة مؤخراً اندفاعاً في الجهد الذي تبذلها الحكومات والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني لمعالجة جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واستثماراً كبيراً في قضايا المرأة. وفي مجال التعليم، خطت المرأة العربية خطوات في اتجاه المساواة، فزاد مؤشر المساواة بين الجنسين زيادة كبيرة في جميع مستويات التعليم في الفترة ١٩٩١-٢٠٠٥، هذا المؤشر الذي يقاس بنسبة البنات إلى البنين في العدد الإجمالي للملتحقين بالمدارس. وفي الواقع، كان التقدم المحرز في اتجاه المساواة بين الجنسين بارزاً في بلدان المشرق والمغرب وبلدان مجلس التعاون الخليجي. غير أنه بالرغم من تسجيل أقل البلدان العربية نمواً أعلى درجات التقدم على مستوى التعليم الابتدائي في جميع المناطق دون الإقليمية، ظلت هذه البلدان تواجه تحديات كبيرة في ضمان تكافؤ الفرص للبنين والبنات في دخول مراحل التعليم الثانوي وما فوق الثانوي.

٨ - ولم تترجم بعد المكاسب التي حققتها المرأة العربية في الحصول على التعليم إلى مزيد من المشاركة الاقتصادية والسياسية. وظلت حصة المرأة من المشاركة في العمل المأجور في القطاع غير الزراعي ثابتة في جميع المناطق دون الإقليمية منذ عام ١٩٩٠. أما في المنطقة ككل فقد بلغت هذه الحصة ١٨,٣ في المائة في عام ٢٠٠٤، فجاعت أقل قليلاً من الحصة التي سجلت في عام ١٩٩٠ ١٨,٥ في المائة؛ غير أن الإحصاءات الرسمية لقياس مشاركة المرأة في أسواق العمل لا تعكس الواقع بشكل دقيق لأنها تستبعد جميع أشكال العمل غير المأجور. ولم تزد نسبة المقاعد التي تشغله المرأة في البرلمانات الوطنية إلا بشكل طفيف منذ عام ١٩٩٠، إذ بلغت نسبة مشاركة المرأة في البرلمانات في المنطقة العربية ٨,٧ في المائة في عام ٢٠٠٧، وهذا من أدنى الأرقام في العالم. ولا بد للسياسات التي ترمي إلى إزالة الفوارق بين الجنسين من أن تتصدى لقضايا العمالة والمشاركة السياسية إذا أريد لها أن تضمن بقاء البلدان العربية على مسارها في اتجاه المساواة بين الجنسين بجميع أبعاد المساواة.

٩ - وقد نشأت عن مجموعة من العوامل القانونية والتعليمية والاجتماعية والسلوكية والاقتصادية عوائق تعترض سبيل إدماج المرأة العربية في سوق العمل، وتعرقل مشاركتها في صنع القرار السياسي. وعلى جبهة العمالات، ينبغي للسياسات أن تتناول قوانين وأنظمة العمل والأسرة التي تميز ضد المرأة، كما ينبغي لهذه السياسات أن تقدم شروطاً خاصة للمرأة. وعلى جبهة المشاركة السياسية، لا تزال العراقيل في معظمها عراقياً اجتماعية. وتعبر المواقف العامة في أحيان كثيرة عن تحيز واضح ضد مشاركة المرأة في الحياة السياسية. غير أنه من الممكن اتخاذ بعض الإجراءات التي ثبت أنها تفتح أبواب البرلمانات الوطنية أمام أعداد كبيرة من النساء، ومن هذه الإجراءات تطبيق نظام الحصص.

الهدف ٤: تخفيض معدل وفيات الأطفال

١٠ - لا يزال التفاوت مستمراً بين المناطق دون الإقليمية الأربع وبين كل بلد وأخر في المنطقة العربية فيما يتعلق بمعدلات وفيات الأطفال. ولم تسجل أي منطقة أخرى من مناطق العالم تفاوتات واسعة كهذه فيما يتعلق بذلك المؤشر. ورغم أن هذه المنطقة قد أحرزت تقدماً بارزاً منذ عام ١٩٩٠ ولم تخرج بعيداً عن مسارها نحو الهدف وهو تخفيض معدل وفيات الأطفال الذين لم يبلغوا السنة الخامسة من عمرهم بنسبة الثلثين في الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠١٥، يموت في الواقع أكثر من عشر الأطفال قبل بلوغهم السنة الخامسة من عمرهم في أقل البلدان العربية نمواً. وعلاوة على ذلك، فإن نحو ٧٥ في المائة من وفيات هؤلاء الأطفال في المنطقة العربية تقع في السنة الأولى من حياتهم.

١١ - ومن الضروري في العديد من البلدان العربية تحسين فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية وتحسين نوعية الرعاية، والتشجيع على الاستفادة من الخدمات الصحية وممارسات الرعاية، بما في ذلك تغذية الأطفال، وتحسين النظافة العامة، ورعاية الأم، وعمليات التدخل لتحسين التغذية التي تهدف إلى زيادة الوزن في أثناء الحمل. ومطلوب تقديم دعم خاص لتوسيع نطاق التحصين وفرص الحصول على مياه الشرب المأمونة والمرافق الصحية للأسر التي تعيش في أقل البلدان العربية نمواً وفي البلدان التي تشهد نزاعات. فتحسين معيشة أفراد فئات السكان وفرص حصول الشباب على التعليم سوف يساهم أيضاً في تخفيض معدلات الوفيات. وأما قدرة الشبان على التنظيم السليم للإنجاب وتربية أطفال بصحة سليمة فلا تتطلب استثماراً مباشراً في الخدمات والرعاية الصحية الإنجابية فحسب، بل تتطلب أيضاً عمليات تدخل في مجالات التنفيذ والاتصال تتناول أوجه القاوت القائمة و تعالج مسألة الزواج المبكر، والحمل المبكر، وعدم المباعدة بين الولادات، لا سيما من خلال مشاركة الفتيات وتمكينهن.

الهدف ٥: تحسن صحة الأمهات

١٢ - يتطلب الحد من معدل وفيات الأمهات تعميم فرص الحصول على الصحة والحقوق الإنجابية. وقد شهدت المنطقة العربية هبوطاً في متوسط معدلات وفيات الأمهات بلغ نحو ٣٤ في المائة بين العامين

١٩٩٠ و ٢٠٠٠، بلغ عدد هذه الوفيات ٢٧٢ لكل ١٠٠٠٠ مولود حي^(٢). ولذلك فإن المنطقة ككل تقدم في المسار الصحيح نحو الحد من معدلات وفيات الأمهات بنسبة ٧٥ في المائة من مستوى عام ١٩٩٠ بحلول عام ٢٠١٥. ويرتبط انخفاض معدل وفيات الأمهات بالزيادة الكبيرة في الولادات التي تخضع لرعاية أخصائي صحي ماهر، إذ زادت هذه الرعاية بنسبة تجاوزت ٦٦ في المائة ما بين العامين ١٩٩٠ و ٢٠٠٠. وأما معدلات وفيات الأمهات على المستوى الوطني فتتفاوت تفاوتاً واسعاً تتراوح في عام ٢٠٠٠ ما بين أقل من ١٠ وفيات لكل ١٠٠٠٠ مولود حي في بعض بلدان مجلس التعاون الخليجي ونحو ٦٠٠ لكل ١٠٠٠٠ في الصومال. ويقع العباء الذي تمثله وفيات الأمهات في المنطقة العربية في المقام الأول على أقل البلدان العربية نمواً، يليها بدرجة أقل العراق والمغرب. وقد يعزى انخفاض معدل وفيات الأمهات أيضاً إلى انخفاض حالات الحمل في سن المراهقة: فنسبة الوفاة في أثناء الولادة للفتيات اللواتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ١٩ سنة يرجح أن تكون ضعف نسبة النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين ٢٠ و ٢٩ سنة، ويرجح أن تكون النسبة في حالة الفتيات اللواتي تقل أعمارهن عن ١٥ سنة خمسة أمثال نسبة النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين ٢٠ و ٢٩ سنة. ويشكل استئصال التحيز الاجتماعي والثقافي ضد الشابات في المنطقة العربية تحدياً رئيسياً في وجه تلبية الحاجات التعليمية والإعلامية والطبية للمرأهقات. ولذلك، ينبغي مقاربة حاجات المرأة في مرحلة ما بعد الولادة، لا سيما للمرأهقات؛ ودعم الرضاعة بالثدي.

١٣ - وأما السياسات التي تؤثر تأثيراً إيجابياً على صحة الأم فتشمل ما يلي: زيادة الوعي بأعراض تعقيدات الحمل والولادة؛ وتوفير اختبارات الحمل، والمشورة، والاكتشاف المبكر، والدعم النفسي وال الغذائي؛ وتوفير الرعاية في مرحلة ما قبل الولادة، بما فيها معالجة الملاريا وغيرها من الأمراض المعدية؛ وتعزيز الرعاية في مرحلة ما بعد الولادة، لا سيما للمرأهقات؛ ودعم الرضاعة بالثدي.

الهدف ٦: مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض

١٤ - رغم استمرار التدني النسبي لمعدل الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في البلدان العربية، تكثر المخاطر ويشتد التعرض للإصابة بذلك المرض لأنّه وباء أخذ في الازدياد. واستناداً إلى بيانات من ١٠ دول عربية، قدر عدد المصابين الجدد بالإيدز في عام ٢٠٠٦ بنحو ٦٨٠٠٠ شخص، وبذلك يبلغ العدد المقدر للأشخاص المصابين بالفيروس بنحو ٤٦٠٠٠٠ شخص. وأظهر عدد من المسوح التي أجريت مؤخراً في البلدان الأشد تأثراً بذلك الفيروس وجود تدن شديد في مستوى المعرفة به، لا سيما في صفوف الشباب، وفي نسبة الناس الذين يتبعون ممارسات للوقاية منه. وأما الحصول على العلاج بمضادات الفيروس الارتجاعية (antiretroviral therapy) فلا يتوفّر إلا لجزء من المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية في البلدان العربية. ووفقاً لنظيرات حديثة صدرت عن منظمة الصحة العالمية، فإنه لا يحصل على ذلك العلاج إلا نحو ٦,٥ في المائة من الذين يحتاجون إليه فعلاً في ١٥ بلداً من البلدان العربية. وإذا أريد وقف انتشار

(٢) يواجه رصد التقدم المحرز في الحد من معدل وفيات الأمهات في المنطقة العربية عقبات هي عدم وجود بيانات شاملة حديثة العهد تستخدم المنهجيات ذاتها المستخدمة في تقديرات سابقة. أما الدراسة الجديدة المعروفة "وفيات الأمهات في عام ٢٠٠٥" فتشمل تقديرات مؤونة أعدتها منظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والبنك الدولي. ومع أن غياب الأرقام القابلة للمقارنة لعام ١٩٩٠ يحول دون إجراء تقييم دقيق للتقدم نحو الهدف ٦، تشير هذه التقديرات الحديثة العهد إلى أن التقدم يسير ببطء في المنطقة العربية أشد مما تشير إليه التقديرات السابقة التي استخدمت في التقرير المعروف "الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية ٢٠٠٧" وفي هذه الوثيقة.

الفيروس في المنطقة العربية، وجب ضمان إحداث زيادة ضخمة في الخدمات التي تتعلق بالوقاية والإعلام والمشاركة من عدة قطاعات، فضلاً عن إحداث تحسن نوعي كبير في تلك الخدمات.

١٥ - ورغم القضاء على الملاريا قضاء يكاد يكون تماماً في غالبية البلدان العربية، لا يزال هذا المرض مستوطناً في أقل البلدان العربية نمواً حيث يبلغ متوسط عدد الحالات ٣,٣١٣ لكل ١٠٠ ٠٠٠ شخص بحسب بيانات ٩٨. وقع ٢٠٠٥ في المائة من الحالات التي أبلغ عنها في المنطقة في جيبوتي والصومال والسودان واليمن. ولذلك فإن بلوغ الغاية من هذا الهدف في هذه المنطقة دون الإقليمية وفي المنطقة ككل يعتمد اعتماداً شديداً على التقدم المحرز في تلك البلدان الأربع. ومن العوامل التي عرقلت إحراز تقدم في أقل البلدان العربية نمواً النطاق المحدود الذي تغطيه خدمات الرعاية الصحية الأولية؛ وبؤس نوعية خدمات تشخيص الملاريا؛ وقلة آليات توصيل المجموعة العلاجية القائمة على أساس مادة الأرتميسينين (artemisinin) على مستوى المجتمع المحلي؛ وارتفاع كلفة الأدوية الجديدة؛ وضعف النظم اللوجستية ونظم الإمداد التي توفر الأدوية في الوقت المناسب؛ وتدني درجة امتنال القطاع الخاص للمبادئ التوجيهية الجديدة المتعلقة بالعلاج؛ ووجود أدوية مشوشة في السوق.

١٦ - ورغم انخفاض متوسط معدلات انتشار مرض السل في المنطقة بنسبة ٢٧ في المائة منذ عام ١٩٩٠، لا يزال هذا المرض يعتبر مشكلة كبيرة من مشاكل الصحة العامة، وربما كان السبب الأول للوفيات جراء الإصابة بالأمراض المعدية في أوساط البالغين في المنطقة العربية. وبحسب تقديرات عام ٢٠٠٥، أصاب مرض السل ٢٤٠ ٠٠٠ شخص، وأودى بحياة ٤٣ ٠٠٠ شخص منهم، أي أن معدل الإصابة بلغ ٧٥ لكل ١٠٠ ٠٠٠ ومعدل الوفاة بلغ ١٣ لكل ١٠٠ ٠٠٠. وأقل البلدان العربية نمواً هي الأشد تأثراً بذلك المرض: فقط بلغ إجمالي الذين أصيبوا به ١٣٤ ٠٠٠ شخص في عام ٢٠٠٥، أي قرابة ٥٦ في المائة من إجمالي الإصابات الجديدة بمرض السل في المنطقة بأسرها. أما متوسط معدلات الإصابة بذلك المرض في أقل البلدان العربية نمواً الستة فقد بلغ ١٩١ لكل ١٠٠ ٠٠٠ في عام ٢٠٠٥، وسجلت النسبة العليا في جيبوتي. وبغية الإسراع في الحد من العبء الذي يشكله هذا المرض، وضعت البلدان خططاً استراتيجية تتفق والخططة العالمية لوقف مرض السل في الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٥. وترمي هذه الخطط إلى القيام على جناح السرعة بزيادة خدمات الرعاية في معالجة ذلك المرض، لا سيما من خلال تحسين القرارات على اكتشاف حالات الإصابة به. وتبيّن هذه الخطط أيضاً الاحتياجات المالية المطلوبة لتغطية الأنشطة المقررة. والصلة الوثيقة بين مرض السل وفيروس نقص المناعة البشرية ثابتة تماماً: فقد أدى فيروس نقص المناعة البشرية إلى زيادة معدل الإصابة بمرض السل وانتشاره، وبات حالياً السبب الأكثر شيوعاً لوفاة مرضى الإيدز. ونظراً إلى تزايد عدد حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية في بعض البلدان العربية وبخاصة في أقل البلدان العربية نمواً فإنه من الضروري جداً رصد انتشار هذين المرضين في المريض نفسه. وأما انتشار فيروس نقص المناعة البشرية في البالغين المصابين بمرض السل فقد قدر في عام ٢٠٠٥ بنسبة ١٦ في المائة في جيبوتي، و ٩ في المائة في السودان. ويوجد قليل من البيانات في المنطقة عن مرض السل المقاوم لمجموعة الأدوية العلاجية، لكن توفر الأدوية المضادة لمرض السل في الصيدليات الخاصة يشير إلى إمكانية وجود مقاومة للدواء في العديد من بلدان المنطقة العربية إن لم يكن فيها جميعاً.

الهدف ٧: ضمان توافر أسباب بقاء البيئة

١٧ - التحدي الرئيسي الذي يواجه جميع البلدان العربية بدرجات متفاوتة هو تحسين الإدارة الرشيدة للبيئة وإدماج إدارة موارد البيئة في استراتيجيات الحد من الفقر وفي الخطط الإنمائية الوطنية. والعديد من المشاكل البيئية التي تواجهها المنطقة يتصل بسوء الإدارة، وضعف الطاقة المؤسسية، وعدم كفاية الإنفاق العام على القضايا البيئية. فقد زاد إجمالي انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون في المنطقة بلغ ١,٢ تريليون طن متري في عام ٢٠٠٣، مما يشكل زيادة بنسبة ٨١ في المائة منذ عام ١٩٩٠، ويعزى ذلك في جانب منه إلى الزيادة الكبيرة في عدد السكان التي بلغت ٣٥ في المائة. وإضافة إلى ذلك، ازدادت بكثافة أيضاً انبعاثات غاز ثاني أوكسيد الكربون لفرد الواحد.

١٨ - وتشكل موارد المياه مشكلة خطيرة في جميع أنحاء المنطقة التي تضم سبعة بلدان في عداد البلدان العشرة الأولى في العالم من حيث ندرة المياه. ويقع الكثير من مصادر المياه لمعظم البلدان العربية في خارج حدود هذه البلدان أو هي تتقاسم هذه المصادر مع بلدان أخرى. وفي الفترة بين عامي ١٩٩٠ و٢٠٠٤، ظلت نسبة السكان الذين يستخدمون مصادر مياه شرب محسنة في المنطقة العربية ثابتة فقارب ٦٤ في المائة. غير أنه بحلول عام ٢٠٠٤ تجاوز الطلب على المياه العرض منها بنسبة تقارب ٦٤ في المائة، فيما واصلت أجزاء المنطقة تحسين فرص الحصول على مرافق الإصلاح لسكانها تحسيناً تدريجياً منذ عام ١٩٩٠. وفي عام ٢٠٠٤، ظلت نسبة سكان أقل البلدان العربية نمواً الذين يستخدمون مرافق الإصلاح المحسنة نسبة متدنية بلغت ٣٦ في المائة. وإذا ما استمر هذا التقدم البطيء بات نحو ١٨٤ مليون شخص في المنطقة بدون مرافق إصلاح أساسية في عام ٢٠١٥، ونصف هؤلاء يعيشون في أقل البلدان العربية نمواً. وعلاوة على ذلك، تظهر التقديرات أن نحو ٥٧ مليون شخص في المنطقة العربية كانوا يعيشون في أحياط حضرية فقيرة في عام ٢٠٠١. وشكل سكان الأحياء الحضرية الفقيرة في أقل البلدان العربية نمواً في عام ٢٠٠١ نحو ٧٠ في المائة من سكان الحضر.

١٩ - ولذلك فإنه من الضروري أن تضع الحكومات سياسات عامة وتعتمد نهجاً متعددة القطاعات ترمي إلى تحسين عملية توفير مساكن لائقة للفئات المتدنية الدخل، وإلى ضمان الوصول على قدم المساواة إلى الخدمات الاجتماعية والهيكل الأساسية اللازمة.

الهدف ٨: إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية

٢٠ - من المهم أهمية كبيرة للمنطقة العربية مواصلة الاندماج في الاقتصاد العالمي وتعزيز التعاون في مجال التجارة البينية، وذلك على النحو المتوقع في الهدف ٨. وكان أثر التجارة حتى الآن في اقتصادات البلدان العربية أقل من أثرها في اقتصادات بقية بلدان العالم. فالتجارة البينية لا تمثل إلا ١١ في المائة من إجمالي التجارة العربية، وهذه نسبة أقل بكثير من النسبة المقابلة لها في مناطق العالم الأخرى. وقد يعزى هذا الأداء إلى عوامل عديدة منها قلة أوجه التكامل بين الاقتصادات العربية، وعدم امتثال العديد من البلدان العربية للتزاماتها القائمة بموجب اتفاقات التجارة، وغياب الآليات الموثوقة لتسوية المنازعات، وارتفاع تكاليف المعاملات التجارية، والتشدد المفرط في الأنظمة والتشريعات. غير أن معظم البلدان العربية خطت خطوات جدية في اتجاه تحرير التجارة واتخاذ تدابير تيسّر الاندماج في الاقتصاد العالمي. وحتى

حزيران/يونيو ٢٠٠٧، بلغ عدد البلدان العربية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية ١٢ بلداً، وكانت ستة بلدان عربية أخرى تجري مفاوضات الانضمام إلى تلك المنظمة.

٢١- ويشدد الهدف ٨ أيضاً على وجوب قيام البلدان المتقدمة ببذل جهود في المجال المالي لتعزيز التنمية في أقل البلدان نمواً. غير أن المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدم إلى البلدان العربية انخفضت طوال التسعينيات من القرن الماضي بنسبة ٥٨,٦ في المائة، وهو انخفاض يعزى في جانب منه إلى انتشار مشاعر الشك في دور المعونة الأجنبية في التنمية. إلا أن هذه المساعدة زادت منذ ذلك الحين بشكل ثابت لأسباب أحدها منح العراق في عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ إعفاءات كبيرة من ديونه قدمت من الدول الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ولكن توزيع المساعدة الإنمائية الرسمية على المناطق دون الإقليمية والأقطار العربية بعيد عن الإنصاف لأن الأسباب الجغرافية-السياسية، والمصالح الاقتصادية، والروابط الاستعمارية القديمة كثيراً ما تطغى على الحاجات الإنمائية عند اتخاذ قرارات من قبل الجهات المانحة بشأن توزيع المعونة. وعلى ضوء ذلك، من الضروري أن تتمثل الجهات المانحة لإعلان باريس بشأن فعالية المعونة الذي اعتمد في آذار/مارس ٢٠٠٥ والذي يرسم خريطة طريق عملية وإجرائية لتحسين نوعية المعونة وأثرها في التنمية، لا سيما في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

٢٢- وفيما عدا حالات قليلة جداً، زادت فرص الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات زيادة ثابتة منذ عام ١٩٩٠ في البلدان العربية الاثنين والعشرين. ورغم ذلك تختلف المنطقة تخلفاً كبيراً عن إدراك المتوسط العالمي لخطوط الهاتف الثابتة، والحواسيب الشخصية، ومستخدمي شبكة الإنترنت. وعلاوة على ذلك، لا يزال التفاوت كبيراً جداً بين البلدان العربية في ذلك المجال. وتظهر الفجوة الرقمية أكثر ما تظهر عند مقارنة الدول الأعضاء المتقدمة في مجلس التعاون الخليجي بالعديد من البلدان العربية الأفقر منها.

ثالثاً - بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية: أبرز التحديات وأهم التوصيات في مجال السياسة العامة

ألف- النزاع والاضطراب السياسي

٢٣- لا تزال خمسة بلدان في المنطقة وهي السودان والصومال والعراق وفلسطين ولبنان تعاني من النزاع المسلح والتوتر المدني الداخلي. فقد أحدثت هذه النزاعات ولا تزال خسائر بالغة مباشرة وغير مباشرة. ووفقاً لأحدث البيانات، فإن نحو ثلث سكان العراق يعيشون في حالة الفقر. وكذلك فإن نسبة الأسر الفلسطينية التي تعيش دون خط الفقر تقدر بنحو ٥٠ في المائة، فيما تظهر التقديرات أن نسبة كبيرة من سكان الصومال والسودان يعيشون في حالة الفقر المدقع. أما نسبة الالتحاق بالمدارس فقد انخفضت في العراق بأكثر من ٦ في المائة منذ عام ١٩٩٠، وفي فلسطين بأكثر من ١٦ في المائة منذ عام ١٩٩٩، وذلك في معظمه جراء إقامة جدار الفصل وتعدد نقاط التقسيم والحواجز. والأثر السلبي لتلك النزاعات يطال البلدان المجاورة والمنطقة بوجه عام من خلال تدفق اللاجئين، وانخفاض الاستثمار الخاص، والضغط الذي يواجه الهيكل الأساسية العامة. ونتيجة لضعف نظم التعليم وفقدان فرص العمل، يحتمل أن تشكل هذه النزاعات مخرجاً جذاباً للشباب المحبطين، وإن تؤدي إلى تجنيدهم في المقاومة المسلحة ضد الاحتلال والظلم وفي المنظمات المتطرفة. ولذلك فإنه من الضروري استعادة السلم والاستقرار في المنطقة العربية.

باء - الفقر

٢٤ - للهدف ١ أهمية كبرى في المنطقة العربية، وذلك تحديداً بسبب ارتباطه ارتباطاً وثيقاً بجميع الأهداف الإنمائية الأخرى. أما المتوسط الإقليمي دون الإقليمي فيحجب بعض أشكال التفاوت الجغرافي والاجتماعي البارزة. وتشير المعلومات المتوفرة عن الصور التي تبين عناصر الفقر في المنطقة إلى وجود تفاوت كبير بين البلدان في معدلات الفقر، وكذلك بين المناطق الريفية والحضرية. وفيما يبدو أن بلدان مجلس التعاون الخليجي قد بلغت الغایتين ١ و ٢ من غایيات هذا الهدف من الأهداف الإنمائية للألفية بحسب معظم المؤشرات، وأن بعض البلدان في المغرب وفي المشرق قد تقلل ذلك أيضاً إذا ما استمرت الاتجاهات الإيجابية الحالية، غير أنه لا توجد آية علامات تشير إلى أن أقل البلدان العربية نمواً أو العراق وفلسطين سوف تتمكن من بلوغ هاتين الغایتين ما لم تتغير الظروف السياسية والاقتصادية الحالية وما لم يزد الدعم المقدم إليها على الصعيدين الإقليمي والدولي. ولا بد لإجراءات مكافحة الفقر في المنطقة من أن تتركز على الشمول الاجتماعي، وحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، واتباع سياسات توجد فرضاً للعمل. وينبغي للسياسات أيضاً أن تتصدى تحديداً للمشكلات التي تواجه المناطق الريفية، نظراً إلى كون الفقر الريفي في معظم البلدان العربية ينبع كثيراً من مستوى الفقر الحضري.

٢٥ - وأما التقدم في اتجاه بلوغ الغایة ١ من غایتي الهدف الأول فيتطلب استمرار تحسين ظروف الفقراء في سياق النمو المستمر للناتج العام. وإذا ما تعذر نمو الناتج العام وتراجعت مستويات متوسط الدخل باتت سياسة إعادة التوزيع عندئذ عرضة للانهيار أو للقصیر عن تحقيق الالتزامات المتوقعة منها. ويشكل نمو الناتج العام الأساس لزيادة مستمرة في دخل الفقراء، ويضمن في الوقت ذاته قاعدة إيرادات لتدفق الأموال تتفقاً متسقاً للتقديرات الاجتماعية. ولذلك فإن النمو الاقتصادي يعتبر عنصراً رئيسياً من عناصر أي استراتيجية لمكافحة سوء التغذية والجوع.

٢٦ - وأما الأداء الاقتصادي في المنطقة العربية منذ عام ١٩٨٠ فكان بعيداً عن مستوى الأداء المرضي. فمتوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي لم يتجاوز ٢ في المائة في الفترة ١٩٨٩-١٩٨٠ و ٣ في المائة في الفترة ١٩٩٩-١٩٩٠، وهاتان نسبتان معاذلان لمعدل نمو السكان في هاتين الفترتين. ولذلك السجل الضعيف للنمو يعتبر أحد الأسباب التي أدت إلى جعل بعض البلدان العربية تختلف عن بلدان نامية أخرى في مجال التنمية البشرية. وشهد النمو في معظم البلدان العربية منذ عام ٢٠٠٢ بعض الارتفاع، وذلك نتيجة لظروف الاقتصاد الكلي المؤاتية بوجه عام ونتيجة لارتفاع أسعار النفط، ولكن استمرار ذلك الارتفاع يظل موضوع تساؤل. وأما اجتماع التدبي النسبي لمستويات الوفورات والاستثمار ومحاباة الاستثمار متدني الانتاجية الذي يعتمد على كثافة رأس المال، أي الاستثمار في المساكن وفي العقارات، فقد أدى في العديد من البلدان العربية إلى إيجاد فرص عمل تقل كثيراً عن العدد المطلوب لسد فجوة البطالة.

٢٧ - ويتأثر الجوع وسوء التغذية أيضاً بحجم ونطاق التقديمات الاجتماعية وأنماط الحياة مثل تربية الأطفال، والممارسات الغذائية والصحية في الأسر. وتشدد الدراسات باستمرار على أهمية الخدمات الاجتماعية الأساسية الشاملة في مكافحة سوء التغذية في أوساط الأطفال الذين هم دون الخامسة من عمرهم. ومن الأمثلة على أدوات التدخل لمكافحة سوء التغذية في أوساط الأطفال والأمهات والبالغين تعليم الأمهات، والحصول على المياه المأمونة ومرافق الإصلاح، والمواد الغذائية والأغذية المعزّزة المتقدمة التكاليف،

والتحصين، والرعاية الصحية الأولية ذات النوعية الجيدة. وأما الحماية الاجتماعية الابتكارية والفاعلة فيمكنها أن تقطع شوطاً بعيداً في اتجاه مكافحة الفقر. ومن أشكال هذه الحماية التحويلات النقدية، وضمانات فرص العمل، والأشغال العامة، والقروض المتبدلة الكلفة والقروض البسيطة، وبرامج تقديم الوجبات، وسلات المواد الغذائية الأساسية المدعومة، وتعويض المتضررين بالكوارث الطبيعية والنزاعات الداخلية. وعلى الرغم من التقدم المحرز لم تستفد البلدان العربية بعد من الطاقة الكاملة للتقييمات الاجتماعية.

- ٢٨ - وتتطلب مكافحة الفقر والجوع توفر الأموال والموارد. ولا يمكن زيادة نمو الناتج العام واستدامته إلا بتعزيز أنشطة الاستثمار العام والخاص. أما توسيع نطاق التقييمات الاجتماعية والارتقاء ببنوتها فيتطلب توزيع مزيد من المبالغ العامة للأموال الغرض. ورغم وجوب قيام البلدان بتبني مواردها المحلية تبعية فعالة، يحتاج عدد من البلدان العربية، ولا سيما أقل البلدان العربية نمواً، إلى أموال يتجاوز مقدارها ما هو متوفّر لحكومات تلك البلدان. غير أن الحد من الفقر في البلد لا ينبغي له أن يكون هما للحكومة الوطنية وحدها، بل ينبغي أن يعني به أيضاً المجتمع المدني والقطاع الخاص اللذان على الحكومات أن تؤمن لهما وجود بيئة يمكنهما العمل فيها بحرية. وينبغي زياة عدد الأطراف والبني الإقليمية للتعاون داخل المنطقة والارتقاء بمستواها بغية ضمان استمرار تزايد تدفق الأموال والموارد العامة والخاصة في داخل المنطقة إلى البلدان التي تواجه نقصاً خطيراً في الوفورات، والقطع الأجنبي، والقدرة الاستيعابية.

- ٢٩ - أما أطر وسياسات التنمية الاجتماعية والاقتصادية الفعالة وذات الصلة بالأهداف الإنمائية للألفية ففترض إجراء متابعة في الوقت المناسب لاتجاهات الفقر ومعرفة وتحليله في العمق لصورة القراء التي تبرز عناصر تشمل السن، والجنس، وحجم الأسرة، والتعليم، والمهنة، والعمل، ومكان الإقامة، والإثنية، وتتوفر الخدمات الاجتماعية الأساسية. ولذلك فإنه من الضروري أن تبذل بلدان المنطقة جهوداً كافية للاحتفاظ بقاعدة بيانات عن الفقر تكون شاملة وتفصيلية وموثوقة ومناسبة من حيث الوقت.

- ٣٠ - وأما أطر وسياسات التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي تضمن تناول حقوق جميع فئات السكان والقراء منهم تحديداً فلا يمكن تطبيقها على نحو فعال إلا بدعم سياسي كاف وفي سياق مستقر. فالالتزام السياسي ضروري لضمان تبعية وتوزيع موارد كافية لعمليات التدخل لصالح القراء وللقيام في نهاية المطاف بحماية جميع حقوق الإنسان. والعمل السياسي لمنع نشوء النزاع والصراع الاجتماعي والتخفيف من حنته وأو إزالته يعتبر ركناً حيوياً من أركان أي عملية مجده وقابلة للاستمرار في مجال الحد من الفقر. ويتطلب ذلك أيضاً سياسات لاحترام وحماية وإعمال حقوق الإنسان.

جيم - الشباب والتنمية

- ٣١ - يشكل الشباب حالياً أكبر فئة من فئات السكان في المنطقة العربية. فالمجموعة العمرية ١٥-٢٤ ضمت نحو ٦٦ مليون شخص في عام ٢٠٠٥، أو ما يعادل ٢٠,٦ في المائة من مجموع السكان؛ أما في عام ١٩٨٠ فقد بلغ عددهم ٣٣ مليون أو ١٩,٥ في المائة من مجموع السكان. ويتوقع أن يبلغ عدد الشباب ٧٨ مليون نسمة في عام ٢٠٢٠، أو ما يعادل ١٨,٢ في المائة من مجموع سكان المنطقة العربية. وتنسقت النسبة المئوية للشباب من السكان تقريباً طفيفاً بينسائر أجزاء المنطقة. وفي عام ٢٠٠٥، ضم المغرب والمشرق العدد الأكبر من الشباب، إذ شكلوا نسبة ٢١,٧ في المائة و ٢٠,٩ في المائة من مجموع السكان على

الترتيب. وفي أقل البلدان العربية نمواً، بلغت تلك النسبة ٤٢٠ في المائة، بينما بلغت في بلدان مجلس التعاون الخليجي ١٨,١ في المائة من مجموع السكان.

-٣٢- ويعتبر الشباب من أصحاب المصلحة ومن المستفيدين من إحراز تقدم في اتجاه بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. فحياتهم سوف تتحسن تحسناً كبيراً ببلوغ الغايات المتصلة بالحد من الفقر، وتعظيم التعليم، والمساواة بين الجنسين، والاستدامة الصحية والبيئية. ويشكل الشباب الفئة الاجتماعية الأشد تأثراً بغياب التعليم المناسب، ويتأثرون أيضاً شديداً بالفقر وغيره من الفجوات في مجال التنمية. وفي يد الشباب مفتاح الباب الذي يؤدي إلى الإسراع في التقدم نحو الغايات المتصلة بالأهداف الإنمائية للألفية لأنهم يمثلون رأس المال البشري المطلوب لرعاية التنمية.

١- الشباب والأهداف الإنمائية للألفية

-٣٣- جميع الأهداف الإنمائية للألفية الثمانية تتصدى لقضايا تمسّ حياة الشباب بصورة مباشرة أو غير مباشرة. فالهدف ١ يتصل بالشباب لأن الفقر يتذبذب مظهر المشاكل الصحية، والتعليم غير الكافي، وغياب فرص العمل. وتؤدي قلة العمل الإنتاجي للشباب إلى عدد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية شديدة الضرر، بما في ذلك التطرف والعنف في بعض الحالات.

-٣٤- ويشكل الهدف ٢ الصلة الرئيسية بين الهدف ١ والأهداف الأخرى. فالنقص في التعليم الأساسي يزيد من تفاقم مشكلة الفقر ويحطط أيضاً الأمل في إحراز إنجازات في مجالات المساواة بين الجنسين، والتوعية بفيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز، وصحة الأم.

-٣٥- ويسلم الهدف ٣ بأن الشابات ينشأن في عالم لا يتسم بتكافؤ الفرص، وبأن تمكينهن يرتبط بجميع الأهداف الأخرى من الأهداف الإنمائية للألفية. ومن الحقوق الرئيسية للشابات الحق في المساواة في الحصول على التعليم والعمل، والمشاركة السياسية على قدم المساواة مع الرجال، والحصول على تقافة الصحة الإيجابية. أما الحق في عدم التمييز فيعتبر من الأحكام الرئيسية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان وهو مكرس في جميع المعاهدات الأساسية لحقوق الإنسان.

-٣٦- والأهداف ٤ و٥ و٦ التي تتصل جميعها بالصحة تشير ضمناً إلى الشباب لأنهم فئة عمرية تمثل نسبة كبيرة من أولئك الذين يرجح أن يستقروا من السياسات التي تعزز بلوغ تلك الأهداف. والهدف ٤ يتعلق بالشابات على نحو وثيق لأن معدل وفيات الأطفال يبلغ ذروته في صفوف الأمهات المراهقات. ويرمي الهدف ٥ إلى تحسين صحة الأم التي تشمل التطرق للحمل في سن المراهقة. ولا بد من إيلاء الأولوية للشباب في العمل لبلوغ الهدف ٦ لأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يؤثر تأثيراً مهلكاً في حياة الشباب، ولا سيما الشابات.

-٣٧- أما القضايا البيئية الرئيسية التي تواجه المنطقة والتي تعتبر محط اهتمام الهدف ٧ فمحورها قلة كمية المياه المتوفرة للاستهلاك البشري، وقلة مرافق الإصلاح، وتردي الأراضي، وفرص الوصول إلى مصادر

الطاقة المستدامة، وهي قضايا تؤثر جميعها على الشباب وتفاقم بفعل تزايد الهجرة الدولية والهجرة من الحضر إلى الريف، والسكن في أحياء فقيرة أو مؤقتة تتدنى فيها ظروف وخدمات الصحة العامة.

٣٨ - والهدف ٨ هو تحديداً إحراز تقدم في مجالات التجارة ودخول الأسواق، والمعونة الإنمائية، وتحفيز عبء الديون، وتوفير الأدوية الضرورية، والوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، هذه العوامل التي يمكن أن تساعد الشباب على رفع مستوى مهاراتهم وقدراتهم وإنجذبهم، وتمكنهم وبالتالي من إيجاد عمل كريم. والغاية ١٦ للهدف ٨ هي وضع وتنفيذ استراتيجيات لإيجاد فرص عمل كريم ومنتج للشباب، وتشكل هذه الغاية الإشارة المحددة الوحيدة إلى الشباب في الأهداف الإنمائية للألفية.

٣٩ - وأما النهج الذي يقوم على المشاركة ويوفر للشباب الدعم والفرص المناسبين ليصبحوا قوة يتحمل أن تكون فاعلة في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية فهو نهج يرجح أن يضمن الاستمرار الطويل الأجل لنطاق الأهداف. وتدرك البلدان تدريجياً أنه من الضروري زيادة الاستثمار في تعليم الشباب، وإيجاد فرص العمل والخدمات الصحية لهم، وفقاً لما يقتضيه النهج الإنمائي القائم على أساس حقوق الإنسان. ولذلك، شهدت السنوات الأخيرة زيادة في الالتزام الدولي بحق الشباب في التنمية والمشاركة.

٢ - التعليم والعملة

٤٠ - يعتبر التعليم والعملة المنتجة عنصران رئيسيان من عناصر تنمية الشباب في المنطقة العربية. وتشدد جميع الأهداف الإنمائية للألفية على أهمية الترابط بين التعليم والعملة.

(أ) إتاحة فرص التعليم للشبان والشابات

٤١ - يعتبر تحقيق تعميم التعليم الابتدائي الخطوة الأولى نحو تحسين نوعية الحياة. فالتعليم ليس حقاً من حقوق الإنسان في حد ذاته فحسب بل هو أيضاً وسيلة لا غنى عنها لإعمال حقوق الإنسان الأخرى. والتعليم باعتباره حقاً من حقوق التمكين هو الأداة الرئيسية التي يستطيع بها الشباب المهمشون اقتصادياً واجتماعياً من الخروج من دائرة الفقر والحصول على وسيلة للمشاركة مشاركة كاملة في مجتمعاتهم. والتعليم يؤدي أيضاً حيوياً في تمكين المرأة، وحماية الأطفال من العمل الخطر والاستغلال الجنسي، مما يعزز حقوق الإنسان والديمقراطية، وحماية البيئة، وتنظيم نمو السكان.

٤٢ - وأحرزت المنطقة العربية في العقود الأخيرة تقدماً ملمساً في مجال التعليم الابتدائي ومحو الأمية. غير أن الزيادة في معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي كثيراً ما يعقبها، وخاصة في أقل البلدان العربية نمواً، تدنٌ نسبي في معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي، الذي قد يعزى إلى عدد من العوامل التي تختلف بين البنين والبنات. ولا يزال الفقر في عدة بلدان عائقاً رئيسياً في وجه التعليم: فالكثير من الشبان يضطرون للعمل ومساعدة أسرهم. وكثيراً ما لا تستطيع الأسر الفقيرة تحمل تكاليف الالتحاق بالمدارس وما يتصل بذلك من نفقات على مستوى التعليم الثانوي. وتتنبأ معدلات التحاق الإناث بالمدارس فكثيراً ما يعكس أشكالاً من المحاباة والنمطية الثقافية. ومن العقبات التي تعرّض سبيل التحاق الإناث بالمدارس الزواج والحمل في سن

مبكرة، والتردد في السماح للنساء بالالتحاق بالمدارس غير القريبة من بيوتهن، وكونهن أول من يعاني في حالة الصائفة المالية.

٤٣ - وفي مرحلة التعليم ما بعد الثانوي يلاحظ أن معدلات الالتحاق بمؤسسات هذه المرحلة في العديد من البلدان العربية هي فعلاً لصالح النساء، ويعزى ذلك من ناحية إلى قلة فرص العمل وإلى المواقف السلبية من المرأة العاملة خارج المنزل، وهذا ما يدفع النساء إلى الالتحاق بالتعليم ما بعد الثانوي كخيار ثان، كما يعزى ذلك من ناحية أخرى إلى حصول الطالبات على معدلات تفوق معدلات الطلاب في امتحانات الدخول إلى الجامعات. وعلاوة على ذلك، يرجح توجه الذكور أكثر من الإناث إلى الدراسة في الخارج. وأما انداد الشباب العربي إلى الدراسة في الخارج فيشير إلى أن نوعية التعليم الجامعي المتوفّر محلياً وفي أحياناً كثيرة حجمه لا يليبيان الطلب، لا سيما على مستوى التعليم العالي. وهذه الحالة تتفاقم بفعل شروط الدخول التي تكون في أحياناً كثيرة أشد في البلد الأم منها في بعض البلدان الأجنبية. وهذا النوعان من القيود التي يواجهها العرض تقضي بالطلاب الأجانب على التعليم المحلي من قبل أولئك الطلاب الذين بوسعم تحمل تكاليف الدراسة في الخارج.

٤٤ - ورغم الملاحظات آنفة الذكر، فإن معدلات الالتحاق بالتعليم ما بعد الثانوي في المنطقة العربية لا تزال دونها في أمريكا اللاتينية وشرق آسيا. والأسباب الرئيسية الكامنة وراء تدني معدلات الالتحاق بالجامعات في المنطقة العربية هي تدني مردود التعليم العالي وأحوال سوق العمل غير المعلومة. وفي أحياناً كثيرة يتزامن تدني معدلات الالتحاق مع تدني النوعية عندما تواجه نظم التعليم العام صائفة مالية في ميزانياتها. وقد أصبحت صلة التعليم بالطلب في السوق مسألة من أكثر المسائل التربوية مداراً للبحث في المنطقة العربية.

(ب) نوعية التعليم

٤٥ - من الصعب تقييم نوعية التعليم في المنطقة العربية بسبب قلة البيانات الإحصائية وغياب أي نظام موحد لقياس يمكن على أساسه المقارنة بين البلدان العربية وبقية بلدان العالم. غير أن معظم البحث تشير إلى أن نوعية التعليم في المنطقة العربية لم تتحسن، وإلى شدة عدم التطابق بين سوق العمل ونظام التعليم. ويظهر ذلك في ارتفاع معدلات البطالة إلى أعلى مستوياتها في بعض الأحيان في صفوف الأفراد الذين حصلوا على تعليم متوسط وعال. ففي تونس مثلاً، تبلغ نسبة البطالة في أوساط الشبان الذين حصلوا على التعليم العالي أكثر من ٤٠ في المائة، مقارنة بنحو ٢٥ في المائة في أوساط الذين حصلوا على التعليم الابتدائي فقط. وتجاوز معدل البطالة في الأردن نسبة ٣٠ في المائة في أوساط خريجي المدارس الثانوية و ١٥ في المائة في صفوف أوساط خريجي الجامعات، مقابل ٨ في المائة في أوساط الذين لم يحصلوا إلا على التعليم الابتدائي.

٤٦ - وتعزى هذه الظاهرة في جانب منها إلى توجه النظم التعليمية نحو إعداد الطلاب للخدمة في القطاع العام، هذا القطاع الذي كان يشكل في معظم الاقتصادات العربية المستخدم الرئيسي للمتعلمين الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة. ومع تزايد التحول إلى اقتصادات السوق، والأخذ بتكنولوجيات جديدة، وتزايد الاندماج في الاقتصاد العالمي، يتزايد الطلب على مهارات محددة، مما يجعل الكثير من المواد التي تدرس

في نظم التعليم الحكومية الحالية مواد عتقة. وقد أفرزت الاقتصادات العربية اختلافاً وتبايناً بارزین بين المهارات البشرية المطلوبة في المشاريع الجديدة وبين المهارات المتوفرة في قوة العمل، مما يؤدي إلى فترة انقالية متطلبة وصعبة عندما يسعى الخريجون إلى الحصول على عمل. وتبين الدراسات أن البلدان العربية تختلف تخلفاً واضحاً عن العديد من البلدان النامية الأخرى في مجال تكوين رأس المال البشري، ويعزى ذلك في المقام الأول إلى عدم التقدم في نوعية التعليم.

٤٧ - ويبدو أداء الطلاب العرب دون أداء معظم نظيرائهم في التقييمات الدولية. فتشير دراسة عنوانها "الاتجاهات في دراسة الرياضيات والعلوم على المستوى الدولي ٢٠٠٣" إلى أن المعايير التعليمية في البلدان العربية المشاركة في الدراسة هي دون المتوسط الدولي في الرياضيات والعلوم، وتنسخ الفجوة في أداء الصف الرابع أكثر مما في الصف الثامن. وفي اختبار الرياضيات للصف الثامن، حصلت البلدان العربية على متوسط قدره ٣٩٣، أي حصلت على علامة أقل كثيراً من المتوسط الدولي البالغ ٤٦٧. واحتل لبنان المرتبة الأولى بين البلدان العربية المشاركة فنال ٤٣٣. أما في العلوم، فلم يتجاوز المتوسط الدولي البالغ ٤٧٤ إلا الأردن الذي حاز على ٤٧٥ للصف الثامن، بينما سجلت البلدان العربية الأخرى متوسطاً يقل كثيراً عن المتوسط الدولي.

٤٨ - تساهم عوامل عديدة في تدني حصيلة التعليم في المنطقة العربية. فكثيراً ما يُربى الأطفال في بيوت وبيئة مدرسية تخضع للنظام الأبوي الجديد، مما يحتمل أن يؤدي، عندما تضاف إليه طرق التعلم القديمة القائمة على التعلم بالحفظ، إلى خنق روح الابتكار، وطمس القدرة على حل المسائل، ولجم التفكير الحر والمستقل. وعلاوة على ذلك، أسفر تخصيص أموال للتعليم غير كافية عن تدني مرتبات المعلمين، ومحدودية تدريبهم، وقلة المرافق المناسبة، وافتقار الفصول، وهذه العوامل مجتمعة أدت إلى تدن في نوعية التعليم. وفي عدد من البلدان العربية، تتأثر نوعية التعليم أيضاً تأثراً سلبياً بعدم وجود بيئة مدرسية مناسبة. وتتفقر المدارس في أحياناً كثيرة إلى المباني، والفصول، والمكتبات، وأجهزة المختبرات، والمرافق الرياضية، ومرافق التفاعل الاجتماعي والثقافي حيث يطلق العنوان للتلاميذ للإعراب عن آرائهم. كما تتأثر نوعية التعليم سلباً بالمركزية الشديدة والتمسك بالتقاليд في إدارة المدارس. وأما الإصلاح فدونه قيد لا تقتصر على نقص الموارد المالية فحسب، بل تشمل أيضاً، في بعض البلدان، التضييق على حرية الفكر، والعمل، والمبادرة في معالجة المشاكل التي تواجه إدارة التربية ومهنة التعليم.

٤٩ - ومن العوامل الأخرى التي تؤثر في نوعية التعليم تأثيراً سلبياً سياسات التعليم ومناهجه. وفي معظم البلدان العربية، تفتقر سياسات التعليم إلى رؤيا واضحة إزاء أهداف التعليم. ويفقد أو ينعدم تبادل الأفكار والممارسات الفضلى بين البلدان، بل ينعدم التنسق في بعض الحالات داخل البلد الواحد. وأدى ذلك إلى إضعاف الروابط الفكرية بين البلدان العربية. ويمكن لجهود التعاون وتبادل التجارب بين البلدان العربية، لا سيما في مجالات الدراسات العليا والبحوث، أن يساهموا في تحسين نظم التعليم العربية. والمناهج في معظم البلدان العربية قديمة وتقوم في الغالب على أساس التعلم بالحفظ الذي لا يساعد في تطور التفكير الإبداعي. وقد تعمقت الفجوة التعليمية بين المنطقة العربية وسائر أنحاء العالم بسبب تقصير المناهج عن مواكبة التطورات والتغيرات المعاصرة. وعلاوة على ذلك، فإن نظم التعليم متقلة بأعداد ضخمة من المعلمين والمدرسين من ذوي المؤهلات الضعيفة. فالطلاب الذين يتخرجون من المدارس الثانوية بمعدلات منخفضة لا يعتبرون مؤهلين لدخول الكليات التي تشترط في الطالب الحصول على معدلات مرتفعة مثل كليات الطب

والهندسة والعلوم، ولذلك يوجهون إلى التخصص في مجالات أقل تشديداً في شروطها، وتضم هذه المجالات في أحيان كثيرة التربية وتدريب المعلمين. وبذلك تبقى عيوب النظام التربوي الفاصل أصلاً.

٥٠ وأما البلدان التي تشهد النزاعات وهي العراق وفلسطين والصومال والسودان فلا تزال تعاني من الآثار المدمرة التي يلحقها العنف المستمر بنوعية التعليم. وفي فلسطين، يعتبر الانحدار الشديد في معايير التعليم الأثر الذي أدى إليه تعطيل المدارس على نطاق واسع جراء ما تفرضه السلطات الإسرائيلية من إغلاق وما تفرضه من قيود على حرية الحركة. وغالبية المدارس في الضفة الغربية، لا سيما المدارس الحكومية، تعاني من اكتظاظ الفصول ومحدودية الموارد، ولا يوجد إلا في عدد قليل منها أنشطة تضاف إلى المناهج. كما تدهورت معايير التعليم في العراق تدريجياً شديداً بسبب القتل أو الاختطاف الذي طاول مئات المعلمين والتلاميذ، وبسبب فرار الآلاف غيرهم، والعنف اليومي الذي يهدد من يبقى منهم. فالملتحقون يفرون من البلد يومياً تاركين خلفهم مدارس بهيئات تدريسية ليست ذات خبرة، ويختار كثيرون من الآباء في الوقت ذاته عدم إرسال أطفالهم إلى المدارس بسبب انتشار حالة غياب الأمن في البلد. وإذا استمرت مستويات العنف الحالية، بات من المرجح أن تظل المدارس والجامعات تفقد أفراد الهيئات التدريسية والتلاميذ والطلاب.

(ج) البطالة في أوساط الشباب

٥١ يولي إعلان الألفية اهتماماً خاصاً للعمل الكريم. فالحاجة إلى إيجاد فرص عمل للشباب في المنطقة العربية حاجة ملحة إذ يمثل الشباب أكثر من ٢٠ في المائة من إجمالي السكان، ويعانون من ارتفاع معدل البطالة الذي بلغ ٢٥ في المائة في عام ٢٠٠٥، فكاد يكون ضعف متوسط معدلات البطالة في المنطقة. وتتدنى فرص إيجاد عمل للشباب بسبب قلة تجاربهم في العمل، وقلة مهاراتهم المهنية المطلوبة من قبل أصحاب العمل المحتملين. والعمل للشباب يعتبر عاملاً مهمًا من عوامل مشاركة المجتمع المحلي، والمواطنة الفاعلة، والاعتماد على الذات والاستقلال. وفي مقابل ذلك، فإن قلة فرص العمل المنتج المتاحة للشباب في بلدان عديدة من بلدان المنطقة تديم الفقر وتنطوي على احتمال المساهمة في الجريمة، وسوء استعمال المخدرات، والنزاع العنيف، وأزيداد التطرف السياسي والديني.

٥٢ وإضافة إلى تسجيل أعلى معدل للبطالة في العالم، فلا يزال معدل مشاركة قوة العمل في المنطقة العربية أدنى المعدلات، إذ قدر معدل المشاركة في عام ٢٠٠٣ بنسبة نقل عن ٤٠ في المائة للبالغين وعن ٤٠ في المائة للشباب. وتوجد أيضاً أدلة وافرة على انتشار العمالة الناقصة التي تتخذ شكل قلة عدد ساعات العمل الأسبوعي وعدم انظام مهام العمل. وتقلص النشاط الاقتصادي للشباب في معظم البلدان العربية لأسباب يُعزى معظمها إلى تزايد أعداد الشباب الذين يتبعون تعليمهم. ويعزى تدني معدلات المشاركة أيضاً إلى التدني المستمر في معدلات مشاركة الشابات رغم ازديادها ازيادة طفيفة من ٢٣ إلى ٢٥ في المائة بين العامين ١٩٩٥ و ٢٠٠٥. وتشكل النساء المشاركات في قوة العمل أقل من ٣٠ في المائة في معظم البلدان العربية باستثناء جزر القمر، وجيبوتي، و Moriitania ، والصومال، والجمهورية العربية السورية. وتقل هذه النسبة كثيراً عن ١٠ في المائة في فلسطين وقطر والمملكة العربية السعودية، وبسبب ذلك في معظم الأحيان هو المعايير الاجتماعية السائدة التي تطال بتأثيرها النساء وفرص حصولهن على عمل في تلك البلدان.

٥٣ - ومن تقاليد المنطقة العربية أن يكون الرجل المعيل الرئيسي، بينما تعنى المرأة في المقام الأول بتربية الأطفال وتثبير الأسرة. ويفضل كثيرون من أصحاب العمل استخدام الرجال لأنهم يتوقعون أن تترك المرأة العمل لفترة طويلة ل التربية الأطفال. وعلاوة على ذلك، فإن المرأة التي تختار أن تعمل تميل إلى تفضيل العمل في القطاع العام في معظم بلدان المنطقة العربية بسبب التصور في معظم الحالات بأن مهن الخدمة في القطاع العام كالتعليم والتمريض مناسبة للمرأة. وفي المقابل، فإن فرص العمل المتاحة للنساء في خارج القطاع العام كثيراً ما تكون محصورة بأعمال متدنية الأجر، واحتمالات تطورها ضئيلة.

٥٤ - وسيظل يدخل سوق العمل سنوياً عدد كبير من الشبان والشابات في البلدان العربية، مما يحدث ضغطاً هائلاً يقتضي استيعاب الداخلين الجدد إلى سوق العمل. وفي جانب الطلب، تشهد معظم أسواق العمل العربية ركوداً يُرّد إلى اجتماع قلة النمو والضعف البنيوي للاقتصاد. وفي جانب العرض، فإن ما يلاحظ من اتجاهات في أسواق العمل ينشأ بفعل عدم كفاية معايير التعليم، وقلة مؤسسات أسواق العمل التي تؤدي دورها، وصعوبة الانتقال من القطاع العام إلى القطاع الخاص. ونتيجة لذلك، كثيراً ما تتركز أعداد الشباب في القطاع غير الرسمي، فيشتغلون في مهن لا تقترب بها منافع الوظيفة العادلة وضماناتها. وقلة فرص العمل تجعل الشباب عرضة للفقر على نحو شديد. والشابات أكثر تعرضاً للبطالة من الشباب، وبخاصة البطالة المتطاولة، مما يحرم المجتمع من فرصة الاستفادة من كامل طاقاتهن ومؤهلاتهن، ويوسّع الفجوة بين الجنسين.

٣ - تحديات أخرى

٥٥ - رغم الإنجازات الجديرة بالذكر، لم تحرز النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية تطويراً يلبي على نحو فعال الحاجات المتغيرة للشباب الذين تتزايد أعدادهم سريعاً. فالبلدان العربية لا تضمن بشكل ثابت الحماية الكاملة للشباب في مجال حقوق الإنسان، بما فيها الحق في الحياة، والتعليم، والصحة، وحرية التعبير، والاجتماع وتكوين الجمعيات دون أي تمييز. ويضطر شباب المنطقة في أحيان كثيرة إلى مواجهة التمييز العنصري، أو الجنسي، أو اللغوي، أو الديني، أو السياسي، أو الإيديولوجي، أو القومي، أو الاجتماعي، أو الطبقي.

٥٦ - وحرية الشباب في معظم البلدان العربية مقيدة، إذ يستبعدون من المشاركة الفاعلة وغياب التكافؤ في الفرص والتمثيل. ورغم ما بذل في الآونة الأخيرة من جهود للتصدي لتلك المشاكل في عدد من البلدان العربية، جاء تحسن مشاركة الشباب بوجه عام بطيئاً وغير كاف. وقد يعزى ذلك إلى عدد من العوامل، منها النزعات الإقليمية التي أعطت المسائل السياسية أولوية على الاهتمام الاجتماعية؛ وبؤس الأداء الاقتصادي الذي أدى إلى ارتقاء كبير جداً في معدلات البطالة والعملة الناقصة؛ وغياب الاستراتيجيات والبرامج الشبابية المناسبة؛ وعدم فهم جوهر المجتمع المدني وواجباته بسبب تقييد دوره من خلال تدخل الحكومة والضوابط البيروقراطية للإغاثة الاجتماعية، بدلاً من الإشراف على السياسات الشبابية وتعزيزها.

٥٧ - وإضافة إلى تلك العوامل، يعني المشهد العربي المعاصر من قصور في الديمقراطية وأزمة عامة في مجال التمكين السياسي، مما يؤثر حتماً على الشباب وما يثير في نفوسهم إحساساً عميقاً بالعزلة والشك والقلق. وعلى غرار ذلك، لا تبني السياسات الاجتماعية والثقافية والمؤسسية إلا قليلاً من التقدير لقيمة حرية

الفكر والتعبير أو الممارسات الديمقراطية. ولا يتأتى للشباب إلا القليل من الفرص لبحث القضايا التي تشغلهن وحلها، والإفصاح عن توقعاتهم أو السعي إلى تلبية حاجاتهم في المستقبل.

٥٨ - وأما الفوارق التي تخل بالتوافق بين الجنسين فقد أعادت أيضاً التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية، إذ تواجه الشابات في أجزاء عديدة منها تحديات الزواج والإنجاب المبكر، والانقطاع عن التعليم، والتمييز في سوق العمل، والحرمان من الحقوق السياسية. وينشأ معظم هذه التحديات عن النظرة التقليدية المتجلزة إلى أدوار الجنسين في الأسرة والمجتمع. ورغم ما أحرز من تقدم مثير للإعجاب في محاولة بلوغ المساواة بين الجنسين في معدلات الالتحاق بنظام التعليم، لم يؤد تعليم المرأة إلى زيادة في مشاركتها في قوة العمل أو إلى تحسن في تمثيلها في المجال السياسي.

٥٩ - وهي تبلغ البلدان العربية الأهداف الإنمائية للألفية، عليها أن تستفيد من الفرصة الديمغرافية المقبلة. فمدى نجاح الشباب في خياراتهم يتصل بما يتأتى لهم من فرص وبما يتراكم لديهم من أصول. وأول ما ينبغي لصانعي السياسة أن يقوموا به معرفة الطريقة التي يحدّ بها الفقر وعدم المساواة في صفوف الشباب من حصولهم على التعليم والخدمات الصحية والعمل. وأما حفز النمو الاقتصادي وتعزيز العدالة الاجتماعية فيوجبان النظر في اعتماد منظومة مفاهيمية جديدة للتنمية تأخذ الخصوصيات الوطنية في اعتبارها. وينبغي للنهج الأساس أن يبرز الأولويات الاجتماعية والتقافية الفريدة لكل بلد، وأن يستفيد في الوقت ذاته من الحكمة والتجربة العالميتين المكتسبتين من نجاح وفشل سياسات التنمية في بلدان نامية أخرى.

٦٠ - وبناء على ذلك، يمكن وضع إطار لسياسة شبابية تسترشد بثلاثة أهداف رئيسية. أولها إيجاد بيئة تكنولوجية على صعيدي الاقتصاد الكلي والمؤسسات لأن ذلك يشكل شرطاً مسبقاً لتوفير فرص أفضل للشباب في الحياة. وثاني تلك الأهداف توسيع نطاق معارف الشباب والشابات ومهاراتهم وقدراتهم. فتطوير التعليم في المنطقة العربية ينظر إليه في أغلب الأحيان باعتباره عملية كمية يمكن القيام بها بتقييم التمويل لمزيد من المدارس والمعلمين والكتب المدرسية. وينبغي للسياسات التعليمية أن تركز على تحسين المؤهلات والحوافز للمعلمين والتلاميذ ومديري المدارس. والهدف الثالث هو تشجيع وتعزيز مشاركة الشباب في عمليات صنع القرار. وينبغي إتاحة الفرصة للشباب والشابات للإعراب عن آرائهم، والمشاركة في صنع القرار على الصعيد العام، وتحديد أولويات المجتمع المحلي وطريقة تقديم الخدمات فيه.

رابعاً - بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية: الطريق إلى الأمام والجهود التعاونية في المستقبل

٦١ - إن إحراز تقدم في المستقبل في اتجاه بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية يعتمد بدرجة كبيرة على نجاح الحكومات في تلبية حاجات الشبان تلبية أولى وعلى الاستفادة من الطاقة الكامنة في أعداد الشباب الكبيرة استفادة أفضل. فالحكومات العربية تواجه ضغوط الحاجة إلى إيجاد فرص للعمل الكريم والمدرّ للدخل بسبب البطالة التي بلغت نسبتها ٢٥ في المائة في أوساط الشباب في المنطقة العربية، ونظراً إلى التصاعد المستمر في عدد الشبان الجدد الذين يدخلون في سوق العمل. ولا بد من التصدي لجانبي الطلب والعرض في أسواق العمل. أما الطلب فينطوي على تحسين المعايير التعليمية، وتصميم المناهج المدرسية وفقاً لاحتاجات سوق العمل، وتيسير الانتقال بين القطاعين الخاص والعام. وفي الوقت ذاته، من

الضروري ضرورة حاسمة تعزيز روح المواطنية الفاعلة في أوساط الشباب، والاستفادة من الدور الحفاز الذي يؤديه الشباب باعتبارهم عوامل تحول اجتماعي وسياسي واقتصادي، وزيادة الوعي الصحي والشعور بالمسؤولية البيئية في صفوفهم.

-٦٢- أما الفوارق الكبيرة في ظروف المعيشة بين المناطق دون الإقليمية العربية وبين بلد وأخر فتستدعي تكثيف التعاون الإقليمي والتعاون بين بلدان الجنوب. وفي منتصف الفترة بين اعتماد الإعلان بشأن الألفية والموعود المحدد لبلوغ أهداف الألفية، اتضح أن على أقل البلدان العربية نمواً والبلدان التي تشهد حالات من النزاع أن تحرز تقدماً أسرع كثيراً من ذي قبل إذا أرادت أن تبلغ الأهداف والغايات المحددة بحلول عام ٢٠١٥. وذلك لا يتطلب فقط تكثيف الجهود التي تبذل في إطار السياسة العامة في تلك البلدان، بل يتطلب أيضاً الحصول من البلدان المتقدمة على مساعدات مالية أنسخى وأكثر فعالية، ومواصلة تعزيز التعاون الإقليمي بين البلدان العربية. وعلى المستوى الاقتصادي، يمثل النقص في التكامل الإقليمي عقبة كأداء تعترض سبيل المزيد من النمو الأكثر إنصافاً. وإضافة إلى ذلك، تساهم الهجرة من المنطقة مساهمة بارزة في استنزاف الأدمغة الذي يشهده عدد من بلدان المغرب والشرق وأقل البلدان العربية نمواً. أما الحلول المستدامة لهذه القضايا فتتطلب حواراً جديداً وشراكة أوسع. والتعاون الإقليمي يمكن أيضاً أن يؤدي دوراً رئيسياً في تصعيد وتيرة التقدم نحو الأهداف الإنمائية الاجتماعية والبيئية. وتبادل الممارسات والخبرات الفضلى في مجال التعليم والصحة يمكن أن يساهم في إدخال تحسينات بارزة على كل مؤشر من المؤشرات. وفيما يتعلق بالبعد الإنمائي، أبرزت دراسات التنمية المستدامة مراراً الحاجة إلى زيادة وتحسين التنسيق بين سياسات المياه والطاقة في البلدان العربية. وإضافة إلى ذلك، تعتبر الاستراتيجيات المشتركة ضرورية لمعالجة قضايا بيئية قائمة عبر الحدود كقضايا التلوث والتصحر. ولذلك لا بد من أن يتصدر جدول الأعمال الإنمائية تعزيز التعاون والحوار بين البلدان العربية على الصعد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

-٦٣- ويعتمد بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في معظم البلدان الأعضاء في الإسكوا اعتماداً كبيراً على زيادة التنمية الريفية، مما يضيق الفجوة الحالية بين الريف والحضر. ويؤكد تقرير "الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية ٢٠٠٧" أن المناطق الريفية تختلف عن المناطق الحضرية في التنمية بجميع أبعادها التي يتناولها إعلان الألفية. وتبذر ضخامة التفاوت في التسجيل في المدارس والالتحاق بها، وفي مجال المساواة بين الجنسين، ومعدلات وفيات الأمهات والرضع، والحصول على مياه الشرب المأمونة ومرافق الإصحاح، والوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وكثيراً ما تعاني المناطق الريفية من قلة الاستثمار الخاص والعام، مما يؤدي إلى سوء الهياكل الأساسية، وغياب أو قلة الخدمات التعليمية والصحية ذات النوعية الجيدة، وتدني معدل التقدّم التكنولوجي. ولذلك ينبغي لحكومات البلدان الأعضاء في الإسكوا أن تخصص، بالتعاون مع المانحين الثنائيين ومتعددى الأطراف، مزيداً من الموارد لمبادرات ومشاريع التنمية الريفية. وينبغي جعل بناء القدرات من مؤسسات ومنظمات في أوساط الفقراء في صلب أي استراتيجية إنسانية. وقد شهدت العقود الأخيرة نجاح عدد من محاولات التنمية الريفية في الدول الأعضاء في الإسكوا. وفي عُمان، ركزت خطط إنسانية متتالية على توفير هياكل أساسية ومرافق تعليمية وصحية في المناطق الريفية، وشجعت في الوقت ذاته التنمية في قطاعات اقتصادية مختلفة، منها الزراعة، وصيد السمك، والسياحة، والصناعة. وفي السنوات الأخيرة، حققت مصر نتائج بارزة في عدة مجالات إنسانية، كان أهمها

في مجال الحصول على الخدمات التعليمية والصحية. ولذلك فإن جميع البلدان الأعضاء سوف تستفيد من تبادل التجارب، والممارسات الفضلى، والمعارف في مجال التنمية الريفية.

٦٤ - وكما أظهر التقرير المعنون "الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية ٢٠٠٧"، فإن معظم البلدان العربية تواجه مشكلة النقص الحاد في المياه، وسوف تكون المياه عاملاً رئيسياً من عوامل تنمية المنطقة في المستقبل. وأما الغاية ١٠ للأهداف الإنمائية للألفية، وهي تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يمكّنهم الحصول على مياه الشرب المأمونة والصرف الصحي إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥، فكان التقدم في اتجاه بلوغها بطبيعة الحال، كما لا تزال الفجوة بين الريف والحضر فجوة واسعة، لا سيما في المغرب وفي أقل البلدان العربية نمواً. والحصول على مياه الشرب المأمونة ومرافق الإصلاح ليس حقاً في حد ذاته فحسب، بل هو أيضاً في صلب بلوغ أهداف أخرى من الأهداف الإنمائية للألفية. فهو يحدّ من انتقال أمراض كالإسهال ويساهم في تحسين الحالة الغذائية، مما يحسن الحالة الصحية العامة للسكان. ويعتبر الماء أيضاً عاملاً حيوياً من العوامل المحركة للنمو الاقتصادي والتخفيف من حدة الفقر، مما يشكل مساهمة رئيسية في الزراعة وفي معظم الصناعات. ولذلك فإن إدارة الموارد المائية في جميع البلدان العربية تقريباً لا تزال عنصراً أساسياً من عناصر التنمية المستدامة وتخفيف حدة الفقر.

٦٥ - وتعزز الإسکوا تكرار نجاح تقرير "الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية ٢٠٠٧" الذي أفاد من جهود التعاون بين وكالات الأمم المتحدة في المنطقة العربية وجامعة الدول العربية، ومن التركيز على قضايا تنمية الشباب. واستناداً إلى الاستنتاجات الرئيسية للتقرير المذكور، يمكن تحديد عدد من المجالات البحثية للتعاون بشأنها في المستقبل وهي: (أ) تعزيز التعاون الإقليمي لأجل التنمية، مع التركيز خاصة على دعم أقل البلدان نمواً والبلدان التي تشهد حالة من حالات النزاع؛ (ب) وتعزيز التنمية الريفية، مع التركيز خاصة على الزراعة؛ (ج) وتأثير النزاع والاضطراب السياسي في التقدم نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية؛ (د) وإدارة الموارد المائية كأدلة للتنمية المستدامة.

٦٦ - واستناداً إلى التجربة الإيجابية في تغطية المنطقة العربية بأسرها في تقريري العامين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٧ عن الأهداف الإنمائية للألفية وفي التعاون مع جامعة الدول العربية، توصي الإسکوا بمواصلة ذلك النهج. وفي أيار/مايو ٢٠٠٧، أبرمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والإسکوا اتفاقاً يرمي إلى دعم منطقة شمال أفريقيا وتعزيز التماسك والتآزر بين الأعمال الإنمائية التي تضطلع بها الأمم المتحدة للتعجيل في عمليات التكامل الإقليمي في المنطقة العربية في تعاون وثيق مع المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى، وبخاصة جامعة الدول العربية.